مطالبة أممية بإرسال قوات إضافية .. وأمريكا تحرك «المارينز» لحماية مصالحها

جنوب السودان يسير بقوة نحو نفق الحرب الأهلية: قتال عرقي ومقابر جماعية

جنود حكوميون في جوبا

بان كي مون

■ شهود عيان: جماعات مسلحة من «الدينكا» تهاجم أحياء «النوير» في العاصمة وضواحيها

■ شامداساني: العثور على 75 جثة بمقبرة جماعية في بنيتو

عواصم – «وكالات» : ظهرت على السطح تفاصيل جديدة بخصوص الوضع في جنوب السودان تشير إلى أن البلاد شهدت قتلا عرقيا على مدار أسبوع من العنف.

ونقل مراسلون عن شهود عيان قولهم إن قوات الأمن فتحت النار على مواطنين من قبيلة النوير، وأدى هذا إلى مقتل 200 شخص.

وشارك مسلحون من قبيلة الدينكا، التي تمثل الأغلبية، في عمليات القتل في مناطق قبيلة النوير.

وكانت أحداث العنف في جنوب السودان قد بدأت بسبب الصراع على السلطة بين الرئيس الحالي سيلفا كير ميارديت، من قبيلة الدينكا، ونائبه المعزول من منصبه ريك مشار من قبيلة النوير.

لكن حكومة جوبا نفت أي صلة بينها وبين القتل العرقي.

وقد نجحت قوات المتمردين، الموالية لمشار، في السيطرة على عدد من المدن الرئيسية على مدار الأسبوع الماضي، وسط نزوح آلاف المواطنين فرارا من أحداث العنف.

وقالت ماكنايش الصحفية بجوبا إنها استمعت لشهادة مواطن من جنوب السودان يُدعى سيمون أخبرها أنه تعرض لإطلاق نار أكثر من مرة، لكنه نجا منها جميعًا.

وأضاف شاهد العيان أن قوات الأمن اقتادته هو و250 شخصا إلى نقطة شرطة في إحدى الضواحي المزدحمة في العاصمة واحتجزتهم في غرفة، ثم أطلقت النيران بكثافة على المحتجزين من نافذة الغرفة، وأدى هذا إلى مقتلهم جميعًا عدا 12 منهم.

كما ذكر شاهد عيان آخر استجوب في قاعدة الأمم المتحدة أن جماعات مسلحة من قبائل الدينكا أطلقت النار بكثافة في أحياء النوير ولم تستثن أحدًا ممن لم يستطيعوا التحدث بلغة الدينكا.

وفي نفس الوقت، قال منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة بمدينة بور شمال جوبا توبي لانزر ليبي بي سي إن «المدينة شهدت أحداثا مروعة».

وأضاف بأن المنطقة وقعت تحت سيطرة المتمردين، وأن ما يزيد على 1000 شخص قتلوا، بينما اتخذ 40 الفا آخرين من مجمعات الأمم المتحدة ملاذا لهم.

وكان الصراع المسلح قد بدأ الأسبوع الماضي عندما اتهم الرئيس سيلفا كير ميارديت نائبه المعزول ريك مشار بمحاولة الانقلاب والاستيلاء على السلطة، وهو ما نفاه مشار.

واجج هذا النزاع بين الطرفين وسط مخاوف دولية من إمكانية تحول الصراع على السلطة إلى صراعات عرقية بين قبيلتي الدينكا والنوير الذي من شأنه إضافة المزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية بجنوب السودان.

وبالامس قالت الامم المتحدة انه تم العثور على مقبرة جماعية تضم قرابة 75 جثة في ولاية الوحدة بجنوب السودان ومقبرتين جماعيتين اخريين في جوبا بعد اعمال عنف عرقية.

وطالبت نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الجانبين بحماية المدنيين وحذرت من ان القادة العسكريين والزعماء السياسيين قد يمثلون للمحاكمة لارتكاب جرائم.

وقالت بيلاي في بيان «حالات القتل الجماعية التي تتم خارج نطاق القضاء والتي تستهدف اشخاص على اساس العرقية والاعتقالات الاستبدادية تم توثيقها في الايام الاخيرة ... اكتشفنا مقبرة جماعية في بنتيو بولاية الوحدة وهناك تقارير بوجود مقبرتين جماعيتين في جوبا.»

وقالت المتحدثة رافينا شامداساني ان جثث الاشخاص البالغ عددهم 75 جثة والتي عثر عليها في مقبرة جماعية في بنتيو التي زارها موظفو حقوق الانسان بالامم المتحدة يعتقد انهم تابعون للجيش الشعبي لتحرير السودان.

ويأتي ذلك في أعقاب مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مجلس الأمن بدعم قوات المنظمة الدولية الموجودة بجنوب السودان، والبالغ عددها 7000 بـ5500 جندي.

وطلب جي مون من مجلس الامن الدولي يوم الاثنين إرسال 5500 جندي اضافي لتعزيز قوات حفظ السلام في جنوب السودان في اسرع وقت ممكن لحماية المدنيين من تصاعد العنف الذي يهدد بانزلاق أحدث دولة في افريقيا الى حرب أهلية.

وبعث بان توصيته لزيادة عدد افراد قوات حفظ السلام بنحو الثلثين في رسالة الى المجلس المكون من 15 عضوا. كما دعا في رسالته الى ارسال 423 شرطيا اضافيا.

ويوجد حاليا نحو 6700 من جنود الامم المتحدة و670 شرطيا يشكلون معا قوة الامم المتحدة في جنوب السودان والمعروفة باسم «يونميس».

وقال سفير فرنسا لدى الامم المتحدة جيرار أرو الذي يرأس مجلس الأمن لشهر ديسمبر كانون الاول إن من المقرر ان يصوت المجلس اليوم «الثلاثاء» على مشروع قرار للموافقة على زيادة عدد قوات حفظ السلام في جنوب السودان.

واجتمع المجلس يوم الاثنين لمناقشة طلب بان وقال أرو إن رد جميع الاعضاء كان ايجابيا. ووزعت الولايات المتحدة مشروع قرار بشأن زيادة عدد القوات.

وقالت سامانتا باور سفيرة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة للصحافيين بعد اجتماع المجلس «نحن حريصون على العمل مع الأمانة العامة «للامم المتحدة» والدول المساهمة بقوات والدول الاخرى الاعضاء لضمان حصول البعثة على المعدات والموارد التي تحتاجها للقيام بمهمتها.» وقال بان إن الجنود الاضافيين سيجري استقدامهم من بعثات أخرى قريبة للامم المتحدة والاتحاد الافريقي مثل تلك الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقتي دارفور وأبيي في السودان وليبيريا وساحل العاج.

واضاف أن من المنتظر نقل خمس كتائب من المشاة وثلاث طائرات هليكوبتر مقاتلة وثلاث طائرات هليكوبتر متعددة المهام وطائرة نقل عسكرية سي130- وثلاث وحدات للشرطة الى جنوب السودان.

في هذه الاثناء، بدأ الجيش الأمريكية تحريك نحو 150 من عناصر مشاة البحرية «المارينز» للانتشار في جنوب السودان.

وقالت مصادر عسكرية أمريكية إن عناصر القوة -التي تنتشر في إسبانيا- بدأت بالتحرك باتجاه القارة الأفريقية، ومن المرجح أن تصل إلى جيبوتي، ومنها إلى جنوب السودان.

وتنحصر مهمة تلك القوات في تامين سفارة الولايات المتحدة في جوبا والمساعدة على إجلاء ما يقرب من مائة مواطن أميركي من جنوب السودان.

سياسيا نقلت وكالة رويترز عن وزير في حكومة جنوب السودان أن جوبا ترفض شرط النائب السابق للرئيس رياك مشار إطلاق سراح حلفائه السياسيين من أجل الشروع في الحوار.

وكان مشار أعلن أنه مستعدّ للحوار لإنهاء الصراع إذا أطلق سراح حلفائه المعتقلين.

وقال في تصريحات لرويترز إن على رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت السماح للمعتقلين المفرج عنهم بالتوجه إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وأضاف أن هؤلاء هم من سيجرون الحوار.

وكان المبعوث الأمريكية إلى جنوب السودان دونالد بوث قال إن رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت قبل الدخول في حوار غير مشروط مع خصمه ونائبه السابق رياك مشار.

وقال بوث لصحفيين في الخارجية الأمريكية عبر الهاتف إن «الرئيس سلفاكير أخذ أمامي تعهدا مفاده أنه مستعد لبدء مباحثات -دون شروط مسبقة- مع رياك مشار لإنهاء هذه الأزمة».

وأوضح بوث أنه التقى 11 عنصرا معتقلا من الحزب الحاكم في جوبا، وأعلن نظام سلفاكير الأسبوع الماضي اعتقال عشرة أشخاص -معظمهم عسكريون سابقون أقيلوا في يوليو الماضي- في إطار تحقيق حول «محاولة انقلاب تم إحباطها» اتهم مشار بتدبيرها.

بعد العثور على متفجرات في الطريق بين مقر إقامته والمحكمة

باكستان: تأجيل محاكمة مشرف ... لدواعٍ أمنية

برويز مشرف

اسلام اباد – «وكالات» : أجلت محاكمة برفيز مشرف، الحاكم العسكري السابق لباكستان، امس عقب العثور على متفجرات على الطريق التي تربط بين مقر إقامته والمحكمة في العاصمة إسلام أباد.

وسوف تستأنف جلسة الاستماع للنظر في تهمة الخيانة الموجهة إلى الرئيس الباكستاني السابق في الأول من يناير المقبل.

وكان مشرف قد تقدم بالتماس يطالب فيه بمحاكمته أمام محكمة عسكرية فقط، غير أن هذا الطلب قد رفض الاثنين.

وتتعلق التهم الموجهة إلى مشرف بالقرار الذي اتخذه عام 2007 بتعليق الدستور وفرض حالة الطوارئ.

ويقول مشرف، الذي أفرج عنه بكفالة في قضايا عديدة أخرى، إن جميع الاتهامات الموجهة إليه ذات دوافع سياسية.

ويواجه مشرف، البالغ من العمر 70 عاما، اتهامات منفصلة بالقتل وتقويض السلطة القضائية، وهو أول حاكم عسكري سابق في باكستان يواجه المحاكمة بتهمة الخيانة.

وقال محامي مشرف، انور منصور، للمحكمة الثلاثاء إن موكله لا يمكن أن يذهب للمحاكمة بسبب تهديد أمني خطير.

وقالت الشرطة إنه قد عثر على خمسة كيلو غرامات من المتفجرات، إلى جانب جهاز تفجير عن بعد ومسدسين، على طول الطريق بين منزل مشرف ومبنى المكتبة الوطنية، الذي تقام فيه المحاكمة.

وقال قائد الشرطة محمد أسجد لوكالة فرانس برس إن تلك المواد لم تجمع وتحول إلى قنبلة.

وقررت المحكمة عدم مثول مشرف هذه المرة أمام المحكمة، لكنها قالت إنه يجب عليه المثول مرة أخرى في الأول من يناير حتى يستمع إلى التهم الموجهة إليه.

وطالب محامو مشرف الاثنين – دون جدوى – بأن تجرى محاكمته أمام محكمة عسكرية فقط، نظرا لأنه كان قائدا للجيش عام 2007.

ورفضت المحكمة العليا في إسلام أباد الالتماس، كما رفضت الاعتراضات على تعيين القضاة والمدعي العام.

ويقول مراسلون إن الكثير من الباكستانيين يعتقدون أن حكومة رئيس الوزراء نواز شريف – الذي أطاح به مشرف في انقلاب عسكري عام 1999 – تستغل المحاكمة لصرف الانتباه عن المشاكل التي تواجهها البلاد، بما في ذلك الاقتصاد المتعثر واستمرار الهجمات الطائفية وغيرها.

ويري مراقبون ان المحاكمة يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى خلق مزيد من المشكلات للحكومة، إذ يتوقع أن يقول مشرف إن العديد من القادة العسكريين والسياسيين الآخرين كانوا ضالعين في الأحداث التي يحاكم هو عليها الآن.

ويعتقد أن الجيش يراقب مأزق مشرف بقدر من القلق، لأنه يدرك أن تلك القضية قد تشكل سابقة في بلد ذي تاريخ طويل من الحكم العسكري.

وظل مشرف، عقب استيلائه على السلطة، رئيسا للبلاد حتى عام 2008 عندما أجبرته حكومة منتخبة ديمقراطيا على تقديم استقالته.

وغادر البلاد بعد ذلك بفترة وجيزة ليعيش في منفى اختياري في دبي ولندن.

وعاد مشرف إلى باكستان في شهر مارس الماضي، على أمل أن يتمكن من قيادة حزبه في الانتخابات، لكنه استبعد من الترشح، ووجد نفسه يواجه مجموعة من التهم المتعلقة بالفترة التي قضاها في السلطة.

وتحدث مشرف الأسبوع الماضي، ودافع عن تصرفاته خلال فترة حكمه التي امتدت إلى تسع سنوات. وقال لقناة «إيه آر واي» التليفزيونية الباكستانية الخاصة «كل ما قمت به كان من أجل تنمية ورفاهية باكتسان وشعبها».

وأضاف «سوف أواجه جميع القضايا، ولن أهرب».

سنودن: أنجزت مهمتي

ادوارد ستودن

عواصم – «وكالات» : قال المتعاقد السابق في وكالة الامن القومي الأمريكية ادوارد سنودن الذي كشف تفاصيل برامج تجسس أمريكية الكترونية على مستوى العالم في مقابلة نشرت امس انه أنجز المهمة التي أراد ان يقوم بها.

وقال لصحيفة واشنطن بوست «بالنسبة لشعوري الشخصي بالرضا أشعر انني أنجزت المهمة بالفعل.» وذكرت الصحيفة الأمريكية انها تحدثت مع سنودن على مدى يومين دون انقطاع تقريبا في العاصمة الروسية موسكو تخللتهما «شطائر البيرجر والمعكرونة والمثلجات والحلوى الروسية.»

وتعد هذه أول مقابلة طويلة مع سنودن منذ وصوله الى روسيا في يونيو حزيران الماضي حيث أعطته السلطات الروسية لجوءا مؤقتا. وقال سنودن «لقد فزت بالفعل. فور ان تمكن الصحفيون من العمل أصبح كل ما كنت أحاول القيام به مغلقا بالشرعية. تذكروا.. لم أكن أريد أن أغير المجتمع بل كنت أريد ان اعطي المجتمع فرصة ليرى ما اذا كان يجب ان يغير نفسه.»

وفي الاسبوع الماضي اقترحت لجنة عينها البيت الابيض فرض قيود على عمليات مراقبة رئيسية تقوم بها وكالة الأمن القومي الأمريكية وأوصت بالحد من برامج لجمع سجلات مليارات المكالمات الهاتفية واجراء تجارب جديدة قبل ان تقرر واشنطن التجسس على زعماء أجانب. وطرحت مقترحات اللجنة بعد برامج التجسس التي كشف عنها سنودن.

وغادر سنودن موقعه الذي كان يعمل فيه لصالح وكالة الأمن القومي في هاواي في مايو وبعد بضعة اسابيع كشف من هونج كونج أول تفاصيل عن برامج الوكالة. وفي يونيو سافر الى روسيا ومكث في مطار شريميتييفو الروسي نحو ستة اسابيع الى ان حصل على لجوء مؤقت مدته عام.

وبعد ان وصفه معجبوه بأنه بطل مدافع عن حقوق الإنسان واتهمه منتقدوه بالخيانة يعيش سنودن الآن في مكان غير معلوم في العاصمة الروسية. وقالت واشنطن بوست انه لم يكن معه أحد حين أجرت معه المقابلة. وقال سنودن ان

غول: تركيا لن تتستر على الفساد

انقرة – «وكالات» : قال الرئيس التركي عبد الله جول امس في أول تعليق له على فضيحة الفساد التي تكشفت منذ اسبوع وهزت الحكومة إنه لن يكون هناك تستر على أي فساد في تركيا وستفصل فيه المحاكم المستقلة.

وقال جول للصحفيين «نفذت الكثير من الاصلاحات في تركيا. لن تجري تغطية أي فساد أو أخطاء في دولة تحققت فيها هذه الاصلاحات.»

وأضاف «قضايا الفساد المزعومة احيلت إلى القضاء. ستعمل المحاكم المستقلة في هذا الأمر وستفصل في القضية.»

فرنسا تتمسك بحظر الحجاب

باريس – «وكالات» : قررت فرنسا امس الاول استمرار حظر الحجاب الذي تفرضه على المشرفات المتطوعات في المدارس على الرغم من تحذير من أنها تتجاوز بذلك القانون الخاص بالحياد الديني في الخدمة العامة.

وقال مجلس الدولة الذي يقدم المشورة للحكومة في المنازعات الادارية في تحليل من 32 صفحة ان هذه الحيادية لا تنطبق على الامهات اللائي يقدمن المساعدة بمرافقة تلاميذ المدارس في الجولات الخارجية مثل زيارة المتاحف.

وبادر وزير التعليم فانسان بيون إلى إعلان ان الحظر سيستمر لأن رأي المجلس قال أيضا ان بوسع المدارس ان تفرض قواعد داخلية تمنع الملابس التي تنم عن انتماء ديني.

وقال في بيان بعد نشر تحليل المجلس «المذكرة «التي تقر الحظر» سارية.»

وفرضت فرنسا الحظر العام الماضي ضمن عدة خطوات اتخذتها في السنوات الأخيرة لتشديد سياستها العلمانية الصارمة. وحظرت الحجاب في المدارس العامة قبل عشر سنوات ثم حظرت تغطية الوجه بالنقاب في الأماكن العامة عام 2011.

وبحثت أيضا تمديد هذه الحيادية الدينية التي تحكم نظام الخدمة العامة منذ فترة طويلة لتشمل بعض الأنشطة التجارية للقطاع الخاص مثل دور الحضانة. ونددت منظمات المسلمين بالقيود المتزايدة الصرامة على ارتداء الملابس ذات الصبغة الدينية باعتبارها تمييزا ضدهم. ويعيش في فرنسا زهاء خمسة ملايين مسلم يمثلون أكبر أقلية للمسلمين في أوروبا. والسياسة العلمانية الرسمية لفرنسا نتاج نضال طويل ضد الكنيسة الكاثوليكية القوية انتهى بالفصل بين الكنيسة والدولة في عام 1905 ولا تزال تمثل حقل الغام سياسي للحكومات ومنتقديها.

وتعرض رئيس الوزراء جان مارك ايرو لضغوط من المعارضة المحافظة وبعض زملائه الاشتراكيين الأسبوع الماضي بعد أن ورد في تقرير وضع في موقعه على الانترنت ان فرنسا ينبغي ان تلغي هذه السياسة وتعترف «ببعدها العربي الشرقي».

ونفى ان ما تضمنه التقرير الذي جاء في اطار دراسة لسبل مكافحة التمييز سيصبح سياسة رسمية.

وستصدر أعلى محكمة إدارية في فرنسا حكمها في أوائل العام المقبل في طعن قدمته امرأة فصلت من عملها في دار لرعاية الأطفال تابعة للقطاع الخاص لأنها بدأت تضع الحجاب على الرغم من ان ذلك محظور بموجب لائحة داخلية خاصة بالملابس.

ومجلس الدولة هو ثاني هيئة استشارية تحذر الحكومة في الآونة الأخيرة من تجاوز حدود السياسة العلمانية.

فقد نصح «مرصد العلمانية» الذي عينه الرئيس فرانسوا اولوند الحكومة في أكتوبر تشرين الأول من سن قانون جديد لتمديد الحيادية الدينية لتشمل بعض الأنشطة التجارية للقطاع الخاص برغم ان الفكرة تتمتع بالتأييد داخل الحزب الاشتراكي.

نيجيريا 70 قتيلاً بمعارك بين الجيش والمتمردين

ابوجا – «وكالات» : قال الجيش النيجيري امس انه قتل 50 متمردا اسلاميا كانوا يحاولون عبور الحدود إلى الكاميرون واشتبك معهم في تبادل عنيف لاطلاق النار يوم الاثنين شهد مقتل 15 من قوات الجيش وخمسة مدنيين.

وصعدت القوات النيجيرية هجومها العسكري في الشمال الشرقي المضطرب في الاسابيع القليلة الماضية بعدما تعرضت ثكناتها في مدينة باما لهجوم قام به مقاتلون من بوكو حرام مسلحون بقاذفات قنابل ونيران مضادة للطائرات يوم الجمعة.

وكثيرا ما يقول الجيش انه اوقع خسائر بشرية كبيرة في جانب المتمردين في حين نادرا ما يعترف بوقوع خسائر بشرية بين صفوفه او في صفوف المدنيين. وفي المعتاد لا يمكن التأكد من القتلى في المناطق النائية حيث يقع القتال.

وقال البريجادير جنرال كريس أولوكولدي المتحدث باسم وزارة الدفاع إن الهجوم استهدف مسلحين مسؤولين عن هجوم باما وانه تم رصد من الجو 20 عربة استخدمت في هذه الغارة ودمرت. وأضاف «فر عدد كبير من المسلحين وقد أصيبوا باعيرة نارية واعتقل البعض وقتل أكثر من 50 منهم في تبادل اطلاق النار مع القوات في العمليات التي تهدف إلى القبض على الإرهابيين الفارين.»

روسيا تسلم أوكرانيا أول دفعة من المساعدات

موسكو – «وكالات» : قال وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف إن أوكرانيا حصلت امس على ثلاثة مليارات دولار تمثل القسط الأول من خطة الإنقاذ المالي التي منحتها لها روسيا، لكنها لقيت تنديدا من المعارضة الأوكرانية الموالية لأوروبا.

وأثناء زيارة الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش الأسبوع الماضي موسكو منحت روسيا مساعدات مالية لأوكرانيا التي كانت على شفير الإفلاس.

وطبقا لهذه المساعدات فإن موسكو سوف تستثمر 15 مليار دولار في سندات خزينة أوكرانية، منها ثلاثة مليارات قبل نهاية السنة الحالية، كما ستقوم بخفض سعر الغاز الروسي إلى أوكرانيا بنسبة 30 في المئة.

وسيتم شراء سندات الخزينة الأوكرانية بأموال من صندوق أنشأته السلطات الروسية لتحضير روسيا لتراجع أسعار النفط التي تشكل نصف إيراداتها من الموازنة.

يشار إلى أن المعارضة الأوكرانية -التي تتظاهر منذ أكثر من شهر في وسط كييف احتجاجا على رفض الحكومة أي تقارب اقتصادي مع الاتحاد الأوروبي لصالح موسكو- دانت ما تسميه «رهن» البلاد لروسيا.

وفي 2010، منح صندوق النقد الدولي أوكرانيا أكثر من 15 مليار دولار لم تسدد منها سوى ثلاثة مليارات، مطالبا كييف بتنفيذ إصلاحات قبل تسلمها أي مبلغ جديد، لكن هذه الإصلاحات لا تلقى قبولا شعبيا في البلاد.

وأكد الرئيس الأوكراني -في الأسابيع الماضية- أنه غير مستعد لقبول رفع أسعار الغاز الذي يطالب به صندوق النقد الذي يعتبر أن الإعانات الممنوحة للأسر ولقطاع الصناعة تمثل 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتساعد المستهلكين الأقل عوزاً.